يركز إصدار عام ٢٠١٢ من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم على أهمية النمو الاقتصادي في التغلب على الفقر والجوع وسوء التغذية. ويسرّنا ملاحظة أن بلداناً نامية كثيرة، وإن لم تكن جميعاً، قد تمتعت بمعدلات نمو مرموقة أثناء العقود الأخيرة. وتشكل معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عاملاً رئيسياً من عوامل الحد من انعدام الأمن الغذائي ومن سوء التغذية. بيد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يكفل النجاح. فكما ذكر مؤخراً Jean Dreze وAmartya Sen، فإن هذا النجاح "يتطلب سياسات عامة فعالة لضمان تقاسم ثمار النمو الاقتصادي على نطاق واسع، كما يتطلب - وهذا أمر في غاية الأهمية - حسن استخدام الإيرادات العامة المتولدة عن النمو الاقتصادي السريع من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما من أجل توفير الرعاية الصحية العامة والتعليم العام."[1] ونحن نوافق على ذلك تماماً.

وما زالت توجد كثرة كثيرة من الظروف التي لا يستفيد فيها الفقراء من النمو الاقتصادي استفادةً كافيةً. وقد يحدث ذلك لكون النمو ينشأ في قطاعات لا تولد قدراً كافياً من فرص العمل للفقراء أو لأن هؤلاء يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الأصول الإنتاجية، وخاصة الأرض والمياه والائتمان، وصولاً أكيداً ومنصفاً. أو أنه قد يحدث بسبب عدم استطاعة الفقراء أن يستفيدوا حالاً من الفرص التي يتيحها النمو وذلك نتيجةً لنقص التغذية أو لمستويات التعليم المنخفضة أو لسوء الصحة أو للتمييز بسبب العمر أو التمييز الاجتماعي.

بيد أن أحد الدروس التي تعلمناها من قصص النجاح التي تأتي من جميع المناطق النامية، هو أن الاستثمار في الزراعة يمكن – أكثر منه في حالة الاستثمار في القطاعات الأخرى - أن يحقق نمواً اقتصادياً يعود بفوائد كبيرة على الفقراء والجوعى ومنْ يعانون سوء التغذية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا ندرك أن ذلك ليس صحيحاً على نطاق العالم. فمع استمرار التوسّع الحضري في البلدان النامية، سيتعين على الجهود المبذولة مستقبلاً للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي أن تركّز أيضاً على المناطق الحضرية. بيد أن الزراعة ما زالت هي المصدر المهيمن للعمالة في اقتصادات كثير من البلدان المنخفضة الدخل، كما أن الفقراء الحضريين ينفقون معظم مدخولهم على الغذاء. وعلاوة على ذلك، فإن أغلبية الفقراء والجوعى سيظلون، في المستقبل المنظور، يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاستثمارات المضطلع بها في البنية التحتية الريفية وفي الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة من أجل تحسين سبل عيشهم.

وهذا الإصدار من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم يوجه الانتباه إلى إمكانات الاستثمار في النمو الزراعي المرتكز على أصحاب الحيازات الصغيرة. واعترافاً بالحاجة المزدوجة إلى حماية البيئة والحد من الجوع ومن الفقر وسوء التغذية، فإننا نوجه نداءً إلى جميع أصحاب الحيازات الصغيرة للأخذ بحلول عملية تهدف إلى النهوض بالتكثيف المستدام لنظم إنتاج الأغذية، وضمان وجود مشاركة قوية من جانب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين الآخرين، وضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية – بما في ذلك عن طريق التقليل إلى أدنى حد من خسائر المحاصيل والمفقود منها فيما بعد الحصاد على امتداد السلسلة الغذائية. ويؤدي وجود أسعار أعلى للسلع الأساسية الزراعية إلى إيجاد حوافز إيجابية لزيادة الاستثمار في الزراعة. بيد أنه يلزم وجود استجابات أفضل على مستوى السياسات وتحسين الحوكمة من أجل ضمان الاستدامة والتصدي للآثار المترتبة على زيادة تقلب الأسعار وعلى ارتفاع تكاليف سلة الغذاء بالنسبة إلى الفقراء الذين هم في معظمهم من مشتري الأغذية الصافين.

ويسوق هذا التقرير أدلةً مقنعةً على أن الفقراء والجوعى والأشخاص المعانين من سوء التغذية يستخدمون جزءاً من دخلهم الإضافي إما لإنتاج أو شراء مزيد من الغذاء بهدف زيادة ما يتحصلون عليه من الطاقة الغذائية وتنويع غذائهم. وفي ضوء هذه الخلفية، يسرّنا أن نلاحظ حدوث تحسينات كبيرة في الأمن الغذائي وفي النتائج المتعلقة بالتغذية على نطاق العالم. فالاتجاه الملاحظ من حيث انتشار نقص التغذية آخذ في التناقص، وقد رأينا حدوث بعض التقدم في مؤشرات قياسات الجسم البشري المتعلقة بنقص وزن الأطفال وتوقف نموهم ووفياتهم المتصلة بسوء التغذية. كما حدث تقدم في التغلب على بعض أنواع العجز في المغذيات الدقيقة أو "الجوع الخفي" في عدد من البلدان. وقد صارت هذه التطورات المشجعة ممكنةً بفعل الأثر المشترك لزيادة الاهتمام بالجوع والنمو الاقتصادي والزراعي الإجمالي وعمليات التدخل السياساتية الهادفة على نطاق العالم.

[1] ترد جميع الحواشي والمراجع في نهاية التقرير، أنظر الصفحات ٦٤-٦٨.

وعلى الرغم من ذلك، وكما هو موثّق في هذا التقرير، فما زال ٨٦٨ مليون شخص يعانون من نقص التغذية، كما أن الآثار الصحية السلبية المترتبة على العجز في المغذيات الدقيقة ما زالت تؤثر على نحو ملياري شخص. وفي عالم اليوم الذي ينعم بفرص تقنية واقتصادية لم يسبق لها مثيل، فإننا نجد من غير المقبول بتاتاً أن يعاني أكثر من ١٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة من نقص الوزن، ومن ثم من عدم القدرة على تحقيق إمكاناتهم الاجتماعية-الاقتصادية والبشرية بالكامل، وأن يكون سوء تغذية الأطفال هو سبب من أسباب الوفاة لأكثر من ٢,٥ مليون طفل كل عام. فالجوع وسوء التغذية يمكن أن يكونا عقبة كأداء أمام تحقيق النمو الاقتصادي.

ويساورنا القلق من أن معظم من يعيشون في الريف لا يتمتعون بأوضاع عمل كريمة أو بحماية اجتماعية ملائمة وفعالة. وإننا ندعو الحكومات الوطنية إلى استخدام الموارد العامة الإضافية المتولدة عن النمو الاقتصادي في جملة أغراض من بينها، بناء نظم حماية اجتماعية شاملة لدعم من لا يستطيعون مساعدة أنفسهم في سعيهم إلى ضمان الحصول على تغذية وافية. ويكرس هذا التقرير جزءًا لتناول الخبرة المكتسبة مؤخراً في مجال الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد أسس النمو الزراعي والأمن الغذائي على السواء. وينبغي أن تكون هذه النُّهُج قائمةً على حقوق الإنسان وأن تستهدف الفقراء وتعزز المساواة بين الجنسين وتدعم إمكانية التكيّف في الأجل الطويل وتسمح بتحقيق الخروج المستدام من الفقر.

وفي حين أن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢ يعترف بما للنمو الاقتصادي من إمكانات التعجيل بعمليات الحد من الجوع والفقر وسوء التغذية، فإنه يوجه الانتباه أيضاً إلى اقتران العولمة والنمو الاقتصادي بالاتجاه نحو الإفراط في التغذية، حتى في البلدان المنخفضة الدخل. فالتحولات المجتمعية التي لوحظت في عملية النمو الاقتصادي والتحديث والتوسّع الحضري، قد أدت إلى قيام عدد متزايد من الناس بتبني أنماط حياتية ونظم غذائية تفضي إلى زيادة الوزن وما يتصل بها من أمراض غير سارية. وما يُحدثه ذلك من آثار سلبية على نظم الصحة العامة هو أمر ذو بال بالفعل في كثير من البلدان. فالاستهلاك المفرط والهدْر، إلى جانب خسائر ما بعد الحصاد، يستنزفان الموارد النادرة التي يمكن أن تُستخدم في تحسين تغذية الفقراء والجوعى وفي الإقلال في الوقت نفسه من البصمة البيئية لنظام الأغذية.

ومنظماتنا الثلاث، التي تعمل مع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، ملتزمة بإيجاد نُهُج متكاملة بصورة أفضل بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنهوض بالتعاون فيما بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. ومن أجل الإسهام في تحسين جميع أبعاد مسألة انعدام الأمن الغذائي، فإن السياسات والاستراتيجيات والبرامج لا يجب أن تكون "مراعيةً لمصالح الفقراء" وحسب بل أن تكون أيضاً "مستجيبة للاعتبارت التغذوية" عن طريق تشجيع التفاعلات الإيجابية والمستدامة فيما بين جميع القطاعات الفاعلة الرئيسية الثلاثة التي ينبغي إشراكها، ألا وهي قطاعات: الزراعة والتغذية والصحة.

وبالنظر إلى أهمية النمو الاقتصادي بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل اليوم، فإننا نلاحظ بقلق خاص أن تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية الأخيرة مازال هشاً. ونحن مع ذلك نناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً إضافيةً لمساعدة أفقر الناس على إعمال حقهم الإنساني الأساسي في الحصول على غذاء كاف. ويتمتع العالم بالمعرفة وبالوسائل التي تمكنه من القضاء على جميع أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولذلك فإننا لا نرى إفراطاً في الطموح الرامي إلى تحقيق هذا الهدف، كما أننا نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة تحدي القضاء على الجوع التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

كانايو ف. نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

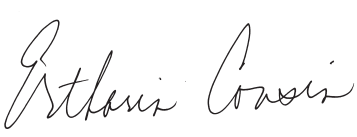

إيرثارين كوزن
المديرة التنفيذية
لبرنامج الأغذية العالمي

شكر وتقدير

أعدّ تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢ في إطار عمل تولى قيادته بصورة عامة Jomo Kwame Sundaram، المدير العام المساعد وبتوجيه من فريق الإدارة التابع لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما التنسيق الفني لهذا المنشور فقد قام به David Dawe وHartwig de Haen (اللذان توليا أيضاً دور المحررَيْن الفنيَيْن للتقرير)، وKostas Stamoulis وKeith Wiebe وهم جميعاً من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وتولت Michelle Kendrick تنسيق جميع الخدمات المتعلقة بالتحرير والرسوم البيانية والتصميم والنشر. وقدمت Anna Doria Antonazzo دعماً إدارياً ممتازاً، كما أعد موظفو شعبة الإحصاء البيانات الأساسية المتعلقة بنقص التغذية.

وهذا هو الإصدار الثاني من هذا التقرير الذي أعدته بصورة مشتركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي. وقد قام Thomas Elhaut (الإيفاد) وLynn Brown (برنامج الأغذية العالمي) بتنسيق الدعم المقدم من مؤسستيهما. كما قدم Carlos Seré من (الإيفاد) التشجيع لهذا العمل المشترك.

وقد أعدت شعبة الإحصاء التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٢، وذلك بإسهامات فنية رئيسية مقدمة من Carlo Cafiero وPietro Gennari وJosef Schmidhuber.

أما الفصل المعنون النمو الاقتصادي والجوع وسوء التغذية فقد أعده David Dawe وHartwig de Haen. وقام Thomas Elhaut (الإيفاد) بإعداد الفصل المتعلق بإسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، بينما أعدت Lynn Brown (برنامج الأغذية العالمي) الفصل المتعلق بالحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء، وذلك بإسهامات من Rosaleen Martin وSusanna Sandström (برنامج الأغذية العالمي) وBenjamin Davis (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية).

وأمّا الإطار المعنون تعزيز العمالة اللائقة في الزراعة والمناطق الريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي فقد أعدته Elisenda Estruch Puertas من (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية). وقامت Ana Paula de la O Campos وElisabeth Garner (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية) بإعداد الإطارين المعنونين تصميم التحويلات بغية تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وتصميم برامج الأشغال العامة بما يحقق صالح المرأة. وأما الإطار المعنون مكافحة سوء التغذية في المناطق الحضرية: نظام الأمن الغذائي الريادي في مدينة بيلو هوريزونتي فقد أعده Holger Güssefel من مجلس مستقبل العالم. وأعد Benjamin Davis (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) الإطار المعنون من الحماية إلى الإنتاج.

وقام Carlo Cafiero وCinzia Cerri (شعبة الإحصاء) بإعداد الملحق الفني تحت توجيه Pietro Gennari بدعم من Nathalie Troubat وChiara Brunelli وAna Moltedo وكامل فريق الأمن الغذائي والإحصاءات الاجتماعية. وقُدمت إسهامات رئيسية من Adam Prakash وGladys Moreno Garcia.

وينوه بالتحليل المقدم لفروع التقرير من Pietro Conforti وDominique van der Mensbrugghe (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وMerritt Cluff وHolger Matthey من شعبة التجارة والأسواق. وقُدم دعم بحثي ممتاز من Chiara Brunelli (شعبة الإحصاء) وAli Doroudian (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) وNathan Wanner (شعبة الإحصاء). وقدمت Melanie Cowan (منظمة الصحة العالمية) مساعدة في الحصول على بيانات.

وقُدمت تعليقات واقتراحات هامة من James Garrett (مكتب نائب المدير العام لشؤون المعرفة، الفاو)؛ Panagiotis Karfakis وLeslie Lipper وNick Parsons وTerri Raney وGeorge Rapsomanikis وMark Smulders (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية)؛ وCarlo Cafiero، وJoseph Schmidhuber (شعبة الإحصاء)؛ وDavid Hallam من شعبة التجارة والأسواق؛ وMauro Bottaro وAna Paula de la O وElisenda Estruch Puertas وKae Mihara وSibyl Nelson وHajnalka Petrics وCristina Rapone (شعبة القضايا الجنسانية والإنصاف والعمالة الريفية)؛ وPierre Gerber من شعبة حماية الحيوانات وصحة الحيوان، إدارة الزراعة وحماية المستهلك؛ وBrian Thompson وEllen Muehlhoff وPeter Glasauer من شعبة التغذية وحماية المستهلك، إدارة الزراعة وحماية المستهلك؛ وIrini Maltsoglou من شعبة المناخ والطاقة والحيازة، الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة Ilaria Firmian وGary Howe وGeoffrey Livingston وBettina Prato وGanesh Thapa (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ وLynn Brown وGiancarlo Cirri وSarah Longford وSaskia de Pee وCarlo Scaramella (برنامج الأغذية والزراعة)؛ وOusmane Badiane (شعبة أفريقيا، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)؛ وMelanie Cowan وMonika Bloesser (منظمة الصحة العالمية)؛ وMark Fryars (مبادرة المغذيات الدقيقة)؛ وMario Mazzocchi (إدارة

الإحصاءات، جامعة بولونيا)؛ وBarry M. Popkin (إدارة التغذية، جامعة كارولاينا الشمالية)؛ وVincent Requillart (شعبة البحوث، المعهد الوطني للبحوث الزراعية (إينرا)، تولوز)؛ وMarie Ruel (الشعبة المعنية بالفقر والصحة والتغذية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)؛ وPrakash Shetty (معهد التغذية البشرية، جامعة ساوثامبتون).

وقُدمت مادة معلومات أساسية مفيدة من أجل هذه الفصول من كل من Josh Graff Zivin وFatima Frank (جامعة كاليفورنيا في سان دييغو)، وJanice Meerman (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) وAmy Heyman (شعبة الإحصاء). وقد أُثريت مادة المعلومات الأساسية بمناقشات أجريت مع عدد كبير من الأشخاص، من بينهم شكري أحمد، وMichelle Battat وGeraldo Calegar وKarel Callens وDavid Colbert وAndre Croppenstedt وBenjamin Davis وMulat Demeke وSophie Descargues وDino Francescutti وStefano Gavotti وBenjamin Henderson وAgeng Herianto وMartin Immink وAnara Jumabayeva وJuniati Victor Leon وDavid Lugg وWeldeghaber Kidane وMarco Knowles وKatia Medeiros وDanilo Mejia وEllen Muehlhoff وFlorentina Williamson Noble وAlain Onibon وLuis Dias Pereira وDavid Phiri وMaylis Jean Risopoulos وLuca Russo وسيد سيف الله، وGarry Smith وMark Smulders وJames Benoist Veillerette وMario Zappacosta (الفاو)؛ وIvan Cossio Cortez وUlac Demirag وFrits Jepsen وZainab Kenjaeva وMiriam Okong'o وThomas Rath وLadislao Rubio وSteven Schonberger وDavid Young (الإيفاد)؛ وSaidamon Bodamaev وLynn Brown وMaria Catharina وCedric Charpetier وRichard Choularton وGiancarlo Cirri وSaskia de Pee وUgo Gentilini وPeter Guest وSarah Longford وAsif Niazi وKiego Obara وCarlo Scaramella (برنامج الأغذية العالمي)؛ وEnrique Blanco Armas وBénédicte de la Brière وZiauddin Hyder وMenno Mulder-Sibanda وClaudia Rokx وأحمد شوقي (البنك الدولي)؛ ومحمد عبد العزيز، ومنّان عبدول وLalita Bhattacharjee وMarie Jo Cortijo وCiro Fiorillo وPeter Ragno وشيخ صبور وReza Talukder وشاهين يعقوب (الفريق التقني لبرنامج تعزيز قدرات السياسات الغذائية الوطنية، وزارة الأغذية وإدارة الكوارث، بنغلاديش)؛ وHal Hill (الجامعة الوطنية الاسترالية)؛ وAgnes Katsulukupta (وزارة الصحة، ملاوي)؛ وFrancesca Bastagli (كلية لندن للاقتصاد)؛ وMillard Long (البنك الدولي، متقاعد)؛ وJohn Oddlin Smee (صندوق النقد الدولي، متقاعد).

وقدمت Flora Dicarlo وعمر بلبل خدمات الرسوم البيانية والتصميم من أجل النص المعد باللغة الإنكليزية. وقُدمت خدمات الترجمة التحريرية والطباعة من دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق، إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية.